

قرارات

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ١٤٤٦ لسنة ٢٠٠٨

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق والقوانين المعدلة له ؛
وعلى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق والقرارات الوزارية
المعدلة لها ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم مصلحة الشهر العقارى والتوثيق ؛
وعلى قرار وزير العدل رقم ٢٤٦٩ لسنة ١٩٩٩ بإنشاء فرع للتوثيق
يسمى فرع توثيق ضواحي ميت غمر يشمل اختصاصه دائرة مركز شرطة ميت غمر
بحسب مكوناته الإدارية ؛

وعلى مذكرة رئيس قطاع الشهر العقارى والتوثيق المؤرخة ٢٠٠٧/٥/١٢ ؛
وعلى ما عرضه السيد المستشار مساعد وزير العدل لشئون الشهر العقارى والتوثيق ؛

قرر :

(المادة الاولى)

ينشأ فرع للتوثيق باسم « فرع توثيق ميت أبو خالد » بقرية ميت أبو خالد -
مركز شرطة ميت غمر - يتبع مكتب الشهر العقارى والتوثيق بالمنصورة ويختص بأعمال التوثيق المختلفة
فيما عدا ما يستوجب القانون إجراءه أمام دائرة الاختصاص المكانى أو النوعى
فيظل انعقاد الاختصاص بشأنه لفرع توثيق ضواحي ميت غمر مكانياً أو للفرع المختص نوعياً .

(المادة الثانية)

يلغى كل ما يخالف ذلك من قرارات .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من ٢٠٠٨/٤/١

صدر فى ٢٠٠٨/٢/١٠

وزير العدل

المستشار / ممدوح مرعى